العولمة وتأثيراتها على حقوق الإنسان

عبد الناصر أبوزيد: أستاذ مساعد القانون الدولي العام كلية القانون . جامعة سرت

مقدمة

منذ أواخر القرن الماضي شهد الكون ظواهر وتداعيات مختلفة – سياسية واجتماعيه واقتصاديه – خطيرة على الساحة العالمية ، مثل: الخصخصة "(Privatization) و" الحوكمه " (Governance) "والعولمة " (Globalization)، وخصوصا بعد صعود الرأسمالية وانهيار الكتلة الشرقية بزعامة الاتحاد السوفييتي (السابق) ، وأصبحت تلك المفاهيم منذ ذلك الوقت الأكثر استخداما في التحليلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ومن هنا لا يستطيع أحد إيقاف زحف تلك الظواهر وتأثيراتها الواسعة في شتى المجالات ؛ إذ تسعى إلى تغيير صورة العالم بتوازناته القديمة والتأثير في حياة الأفراد والمجتمعات وحقوقهم بآلياتها العاملة في مجال السياسة والاجتماع والاقتصاد والثقافة والإعلام ، وغيره . فالعالم مع تلك الظواهر يتحول في علاقاته وأشكاله وسلوكياته ومفاهيم قيمه وهوياته .

وإذا ما خصصنا دراستنا حول موضوع بحثنا وهو" العولمة و حقوق الإنسان " ، فإننا نستطيع أن نؤكد على أن العلاقة بين العولمة وحقوق الإنسان هي علاقة تشابك بين " المؤثر والمتأثر " حيث تؤثر العولمة بكل تجلياتها ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيرا عميقا على حقوق الإنسان وخصوصا بعد أن أصبحت حقوق الإنسان جزءا من القانون الدولي ، ولم تعد أيضا الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان في أي مكان من العالم من الشئون الداخلية للدولة ؛

بـل أنهـا أصـبحت تـدخل فـي اهتمـام المجتمـع الـدولي ككـل ؛ وبالتـالي أصـبحت قضـاياها مـن القضـايا التـي لا يمكـن معالجتهـا علـى نطـاق وطنـي ضـيق ؛ بـل يحتـاج الأمـر إلـى التعامـل معهـا علـى نطـاق دولي أرحب .

ويعنـى مـا تقـدم أن قضـايا حقـوق الإنسـان لا يمكـن اعتبارهـا قضـايا إقليميـه أو داخليـه تعـالج فـي نطـاق القـوانين واللـوائح الداخليـة للـدول ولكـن يجـب علـى العكـس معالجتهـا فـي إطـار منظومـة حقـوق الإنسـان التـي سـجلتها المواثيـق الدوليـة ، بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة فـي الإعـلان العـالمي لحقـوق الإنسـان لعـام 1948 ، والاتفاقيـات الدوليـة لحقـوق الإنسـان المدنيـة والسياسـية والاقتصـادية والاجتماعيـة والثقافيـة وكـذا مـا أكـدت عليـه المواثيـق الإقليميـة والقاريـة ومـا أضـافته أحكـام المحـاكم الدوليـة والإقليميـة والتـي أكـدت علـى رصـد وحمايـة مجمـل الحقـوق والواجبـات التـي تتصـل بالإنسـان مما يجعله متمتعا بقسط قل أو كثر من خصائص الشخصية القانونية الدولية .

وعلـى هـذا النحـو ، يمكـن القـول أن العولمـة هـي توجـه جديـد يـؤثر بقـوة فاعلـه علـى حقـوق الإنسـان جميعـا– سـلبا وإيجابـا – والتـي تعكـس بالضـرورة اخـتلاف وجهـات النظـر، وتبـاين الـرؤى والتوجهـات ، حـول تعريفهـا ، ونشـأتها التاريخيـة ، وأسـبابها ، وخصائصـها ، ومظاهرهـا وأنواعهـا ، وأدواتهـا ، وتأثيراتها المحتملة ... الخ.

خطة البحث:

المبحث الأول: تعريف العولمة وتأصيلها تاريخيا .

المبحث الثاني: أدوات العولمـة .

المبحث الثالث: أنواع العولمـة .

المبحث الرابع : العولمة وحقوق الإنسان.

المطلب الأول: المنظومة العالمية والقارية لحقوق الإنسان .

المطلب الثاني: عالمية حقوق الإنسان والعولـــــمة .

المطلب الثالث : انعكاسات العولـمة على حقوق الإنسان .

المبحث الأول: تعريف العولمة وتأصيلها تاريخيا

ليس هناك تعريف جامع مانع " للعولمة " ؛ لأنها مصطلح غامض في أذهان كثير من الناس ؛ ويرجع سبب ذلك إلى أن العولمة ليست مصطلحا لغويا جامدا متفقا على معناه ؛ مما دفع الباحثون والمفكرون إلى محاولة الوصول إلى تأصيل **لغوى واصطلاحي** له وذلك على النحو التالي :

من حيث التأصيل **اللغوي** ، يقال أن العولمة لغة هي " تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله ، ويقال عولمة الشيء أي جعله عالميا " (1) .

وتعنى أيضا " الشومله " ، وهى ترجمه للكلمة الإنجليزية (Globalization) والكلمة الفرنسية (Mondialisation) والكلمة تعنى : وضع الشيء على مستوى عالمي أو تعميم خاص وطني أو محلى ليصبح عالميا .

وعرفها معجم (Webster) بأنها " اكتساب الشيء طابع العالمية وبخاصة جعل نطاق الشيء أو تطبيقه عالميا (2).

أما مفهوم العولمة **اصطلاحا** ، فإنه من الواضح أيضا أنه ليس له تعريف جامع مانع بالرغم من الجهود التي بذلت في سبيل الوصول إلى تعريف محدد له ، ومع ذلك يمكننا طرح عدد من التعريفات المختلفة لهذا المصطلح وذلك على النحو التالي (3):

أن العولمة هي "عملية فتح الحدود والأفكار والمعلومات والإنسان والثروة والتكنولوجيا للعبور بحريه بين الدول ".

أو " مقبرة التحول الرأسمالي العميق للإنسانية جمعاء في ظل هيمنة دول المركز، وتحت سيطرتها، وفى ظل سيادة نظام عالمي للتبادل غير متكافئ ".

أو " اندماج أسواق العالم في حقول التجارة والاستثمارات المباشرة وانتقال الأموال والقوى العاملة والثقافات والتقنية ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق وتاليـا خضوع العـالم لقوى السوق العالمية ، مما يؤدى إلى اختراق الحدود القومية وإلى

الانحسار الكبير في سيادة الدولة وأن العنصر الأساسي في هذه الظاهرة هي الشركات الرأسمالية الضخمة متخطية الجنسيات " .

أو " نظام يقفز على الدولة والأمة والوطن يريد رفع الحواجز والحدود أمام الشبكات والمؤسسات والشركات متعددة الجنسية ؛ وبالتالي إذابة الدولة الوطنية ".

و يُعرّف " توم حي بالمر "(4) (Tom G. Palmer) في معهد "كفيتو" Cato Institute بواشنطن العاصمة العولمة بأنها عبارة عن " تقليل أو إلغاء القيود المفروضة من قبل الدولة على كل عمليات التبادل التي تتم عبر الحدود ، وازدياد ظهور النُظم العالمية المتكاملة والمتطورة للإنتاج والتبادل نتيجة لذلك." أما المفكّر الأمريكي الشهير " ناعوم تشو مسكي " (5) Noam Chomsky فحسب رأيه فإن مصطلح العولمة قد أصبح مستخدماً أيضاً في سياق العلاقات الدولية للإشارة إلى شكل الليبرالية الجديدة للعولمة الاقتصادية. وقد ذكر "هيرمان إيه دالي "(6) Herman E. Daly " أنه يتم أحياناً استخدام مصطلحي العولمة والتدويل بالتبادل على الرغم من وجود فرق جوهري بين المصطلحين ، فمصطلح "التدويل" يشير إلى أهميّة التجارة والعلاقات والمعاهدات الدولية وغيرها مع افتراض عدم انتقال العمالة ورؤوس الأموال بين الدول بعضها بعضاً (7) .

أما من الناحية **التاريخية** ، فيمكن القول : أن العولمة ظاهره قديمة قدم الإنسان حيث نجدها قبل العصور الحديثة ، عندما ننظر مثلا إلى انتشار بعض الديانات الكبرى كالمسيحية مثلا ، وربما تكون قد بدأت بالتشكل وفق معطيات جغرافية وأول تطبيقاتها كانت على يد الفينيقيين الذين طوروا وسائل النقل البحري والكتابة والتجارة وتواصلت بعد حضارة الفينيقيين حضارات عالميه أخرى مثل حضارات اليونان والرومان والفرس والصين والهند والحضارة العربية الإسلامية بدولها المختلفة ، وآخرها الدولة العثمانية ثم ظهرت القوه العالمية الأوربية ، بدءا بإسبانيا والبرتغال ثم هولندا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وأخيرا أمريكا التي كسبت جولة مهمة في الصراع العالمي في أواخر الثمانينات وما زالت هي الدولة الأكثر قوه وتأثيرا في العالم منذ ذلك التاريخ (8) .

وعلى أي حال كانت العولمة موجودة في جذور النظام الرأسمالي ، وحسب رأي " جوناثان فريدمان " (J. Freidman) ، فالبني المعولمة ليست جديدة على النسق العالمي الراهن ، فالشركات التجارية الأوروبية التي انتشرت ما بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر، وما ارتبط بها من نظم تجارية في المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا والإمبراطوريات الكبرى

، (كلها كيانات معولمة قوية) ، ويدعم هذا الرأي " رونالد روبرتسون "(9) الذي يضع خمس مراحل تاريخية للعولمة منطلقها بدايات القرن الخامس عشر، وهذه المراحل هي : المرحلة الجنينية ، مرحلة النشوء ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة الصراع من أجل الهيمنة ، وأخيراً مرحلة عدم اليقين (10).

وعموما ، كانت أول موجة للعولمة قد حدثت في العصر الحديث بين عامي 1870 و 1914 ، ففي تلك الفترة حصل تقدم في مجال النقل وتقليص الحواجز والجمارك بين البلدان ؛ مما ساهم في تدفق السلع والمنتجات ، وانتقال القوى البشرية والسلع والمنتجات . وأما السنوات ما بين 1950 و 1980 فقد شهدت الموجه الثانية في العولمة عن طريق دمج الدول الصناعية الكبرى داخل نظام اقتصادي واحد مكون من أوروبا وأمريكا الشمالية واليابان . أما الموجه الحالية للعولمة فقد ارتبطت بالتقدم على مستوى التقنية والمعلومات والإعلام والاتصال واتساع المشاركة في عمليات التصنيع العالمي ، وارتفاع معدلات الأعمار ومستويات الصحة .

وفى النهاية يمكن القول أن مسألة التأريخ للعولمة أمر يستحق النقاش ، وأن الجدل الدائر اليوم حول العولمة إنما يعالج العولمة المعاصرة المرتبطة بالنظام الرأسمالي أو التي هي نتاج له والتي ظهرت بعد انهيار الاتحاد السوفييتي أو هي نتاج نهاية القرن العشرين المتسمة بالهيمنة الأمريكية وبقيم الثقافة الغربية المسيحية ، ولكن حتى ضمن هذه المقاربة فما نسميه اليوم بالعولمة هو نتاج لأفكار وترتيبات وأوضاع سابقة على العقد الأخير من القرن العشرين بالإضافة إلى أن هناك عوامل معاصرة أخرى سرعت من صيرورة العولمة وجعلتها أكثر حضوراً وراهنيه ، إلا أنها كانت تفعل فعلها عبر الزمن داخل الدول وما بينها بتؤدة مع وجود ممانعات ولا شك ، هذه الممانعات أخذت تتهاوى شيئاً فشيئاً.

المبحث الثاني: أدوات العولمة

لفهم العولمة جيدا لابد من الوقوف على أدواتها التي تتخذها لكي تصل إلى ما تريده من غايات وأهداف وتتداخل فيها السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع حيث الانتماء فيها لعالم عبر الحدود أي دون حدود Borderless World وتعنى استخدام التكنولوجيا الحديثة من المعلومات والمعرفة والمنافسة من قبل كيانات كبيره أو شركات متعددة الجنسية ، الخ ...

أولا . الثورة المعلوماتية:

أي التكنولوجيا المتقدمة أو الثورة المعلوماتية بكافة جوانبها . المدنية والعسكرية . والتي ساهمت في إعطاء حركة العولمة دفعة قويه والتي من أبرز رموزها (الإنترنت) الذي يربط العالم بعيدا عن الحواجز الجغرافية والسياسية بالإضافة إلى سرعة وسهولة الاتصالات وكذا سرعة الحصول على المعلومات .

ثانيا . التجارة الإلكترونية:

تستطيع التجارة الإلكترونية جذب الناس لتحقيق التصريف من شراء المنتجات والسلع والخدمات وتحقيق السرعة والزمن والإنجاز ؛ مما يزيد من الاعتماد البشرى عليها ، وهو شعور يسود الإنسان بوجود العولمة والسوق التجارية العالمية الواحدة عبر الاتصالات والتكنولوجيا (11) .

ثالثا . الشركات المتعددة الجنسية :

تعتبر الشركات متعددة الجنسية من الأدوات الرئيسية للعولمة ، وهى تتكون من عدة فروع تتوزع في أنحاء العالم ، فتجدها تستخرج المادة الخام من بلد معين وتنتجه في شكل نهائي في بلد ثان ، كما تستطيع هذه الشركات تحريك رؤوس أموالها في أرجاء العالم بحريه بفضل قوانين حرية التجارة العالمية ، وتقوم هذه الشركات في الوقت الحالي بعمليات اندماج كبيره تتأسس على إثرها شركات أكبر وأكبر .

رابعا . أسواق المال العالمية (البورصات):

تعد أسواق المال العالمية أحد أهم وسائل وأدوات العولمة ، وهى تتكون من أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية ، مثل سوق (وال ستريت) ، وأسواق المال في الدول الأوربية الأخرى ، حيث حركة تداول الأسهم والسندات بين أسواق المال في العالم ، وتأثيراتها على السلع الأخرى ، وأهمها : النفط والذهب وأسعار الصرف ، بما يؤثر في النهاية على اقتصاديات الدول الأخرى .

خامسا . التغطيات الإعلامية :

وهى تغطية ما يحدث في كافة أنحاء المعمورة بالصوت والصورة وبأسرع وقت ممكن مما تجعل العالم كقرية صغيره وتضعف الحواجز والحدود ، وتزداد القوه والفاعلية يوما بعد آخر .

سادسا . التجارة العالمية:

تعد التجارة العالمية من أهم أدوات العولمة التي تتحكم في العلاقات بين الدول الغنية الكبيرة والدول الفقيرة ويقوم بهذا الدور بكفاءة كلا من ، (البنك الدولي للإنشاء والتعمير) الذي يقدم المساعدة الفنية للبلدان المتخلفة ، و(صندوق النقد الدولي) الذي يقوم بالإضافة إلى المساعدة الفنية أيضا بدور المحافظة على قيمة العملات واستقرار أسعار الصرف والأسهم والسندات ، ومنظمة التجارة العالمية التي قامت على أنقاض اتفاقية (الجات) التي كانت تهدف إلى إلغاء الضرائب الجمركية وفتح الحدود أمام حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات (12) .

سابعا. الشرعية الدولية :

تحتكر الدول الكبرى الشرعية الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة ، وتستعملها لإسباغ الشرعية أو نزعها عن أي دوله تحاول التخلص من الوثائق التي كبلت بها الدول الكبرى باقي دول العالم ، ولم يعد يهم تلك الدول الكبرى أن تتعسف وتكيل بمكيالين ، فتصدر قرارات من مجلس الأمن لعقاب من تريد بفرض عقوبات اقتصاديه على الدول النامية ؛ لتحقيق أهدافها في عولمة الاقتصاد العالمي بحجج كثيرة منها ، انتهاك حقوق الإنسان أو مكافحة الإرهاب أو الحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية .

المبحث الثالث: أنواع العولمة

لكي نفهم العولمة بصورة واضحة يلزم التعرف على أهم أنواع العولمة ، وذلك على النحو التالي :

أولا – العولمة السياسية :

وتعني نشر القيم الغربية في مجال السياسة بالدعوة إلى الأخذ بالديمقراطية الغربية بوصفها نظاما للحكم مع ما يتطلبه ذلك من تعددية سياسية ، وأحزاب ، وحرية في التعبير ، ومجالس تشريعية ، ودساتير ، ورأي عام ، وغير ذلك . وتعد العولمة السياسية هي قاعدة الانطلاق لمختلف أنواع العولمة الأخرى ، وغايتها إزالة الحدود السياسية بين الدول وتقليص دور الدولة المحلية ونبذ الفكرة القومية لدى الشعوب ويعنى ذلك تراجع مبدأ السيادة الوطنية التي تؤكد به أي دوله استقلالها ، ويعنى ذلك أيضا أن الدولة التي كانت دائماً مصدرا أساسيا لكل النشاطات والقرارات والتشريعات أصبحت الآن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات والوحدات الكثيرة في عالم يزداد اتصالا وترابطاً ، فالقرارات التي تتخذ في عاصمة من العواصم العالمية سرعان ما تنتشر انتشاراً سريعاً في كل العواصم ، والتشريعات التي تخص دولة من الدول تستحوذ مباشرة على اهتمام العالم بأسره. ومع أن هذا التطور الذي يصب في سياق بروز الحكم العالمي – والذي يتضمن بروز شبكة من المؤسسات العالمية المترابطة التي تضم الدول والمنظمات غير الحكومية والشركات العابرة للقارات، والهيئات الدولية، كالأمم المتحدة – يستثمرها البعض ليعدها خطوة في الطريق المستقبلي نحو قيام الحكومة العالمية الواحدة والتي تعتبر الهدف النهائي للعولمة السياسية .

ثانيا . العولمة الاقتصادية:

وتعني نشر القيم الغربية في مجال الاقتصاد مثل: الحرية الاقتصادية ، وفتح الأسواق ، وترك الأسعار للعرض والطلب ، وعدم تدخل الحكومات في النشاط الاقتصادي ، وربط اقتصاد الدول النامية بالاقتصاد العالمي ، بحيث يصبح العالم مقسما إلى قسمين لا ثالث لهما ؛ قسم ينتج ويطور ويبدع ويصدر وهو الدول الغربية وقسم يستهلك ويستورد فقط وهو الدول النامية. وتهدف العولمة الاقتصادية إلى تحرير التجارة العالمية وتوسيع الأسواق وانتشار الشركات الاحتكارية الضخمة ، عابرة القارات ومتعددة الجنسيات .وترتبط تلك العولمة ببروز مجموعة من القوى العالمية والإقليمية والعالمية ، خلال عقد التسعينات، والتي أخذت تنافس الدول في المجال الاقتصادي ، ومن أبرز هذه القوى السوق الأوروبية المشتركة ؛ التي تكتلت معا لتشكل وحدة نقدية تعمل من خلال المصرف المركزي الأوروبي ، الذي أنشئ عام 1999 ليشرف على عملة (اليورو). إن النموذج الاندماجي الأوروبي يقوم أساساً على تخلي الدول الأوروبية الطوعي عن بعض من مظاهر السيادة لصالح كيان إقليمي يتجه نحو الوحدة الاقتصادية ، وربما لاحقاً الوحدة السياسية ، من خلال بروز الولايات المتحدة

الأوروبية ، التي تتمتع بسياسة خارجية ودفاعية واحدة ، لتصبح قوة منافسة ومع السياق الاقتصادي أيضا هناك المؤسسات المالية والتجارية والاقتصادية العالمية وفي مقدمتها منظمة التجارة العالمية التي تأسست عام 1996، لتشرف إشرافاً كاملاً على النشاط التجاري العالمي ، كما يشرف صندوق النقد الدولي على النظام المالي لقد أصبحت هذه المؤسسات التجارية والمالية من الضخامة والقوة ، حيث أنها أصبحت قادرة على فرض قراراتها وتوجيهاتها على كل دول العالم وإعادة رسم الخارطة الاقتصادية العالمية وزيادة سيطرتها وتحكمها في الأسواق العالمية مما ينتج عنه بالضرورة تنمية الفوارق الطبقية وتعميم الفقر والجوع في العالم.

ثالثا: العولمة الثقافية:

أن العولمة توفّر المناخ الملائم لتسهيل عمليات الغزو الفكري والثقافي الغربي ، وتشجيع بروز أنماط إجرامية تقليدية ومستحدثة وتهيئة الأجواء لبروز وانتشار التقاليد السلوكية الغريبة ووجودها وقيمها ورسالتها كما تكمن خطورة العولمة الثقافية والإعلامية والفكرية في استهدافها فئة الأطفال والشباب باعتبارها الفئة الأكثر تعرضاً لدكتاتورية الصورة والأكثر استهلاكا للمضامين الإعلامية ذات الصيغ الجذابة ، وتعتمد العولمة على نشر مبدأ التماثل وتعميمه وتنميط الحياة اليومية بحكم فراغ الخيال الجماعي ، ويتسم هذا التنميط بدرجة كبيرة من الخطورة والتعقيد لأنه يُخضع المجتمعات إلى فراغ ذهني وثقافي بحكم ما ينشره من قوالب جاهزة واهتمامات تافهة تركز على أمور تغفل عن مشاكل البشرية ، وبالتالي تؤدي إلى تسطيح الحياة اليومية وتنميط مستوياتها والتحكم في شكل وأهداف المشاعر الإنسانية وفق الرؤى والتصورات التي تخدم أهداف صنّاع العولمة .

إنَّ الشباب إذا لم يكن محصّناً ثقافياً وتربوياً وأسرياً واجتماعياً، فإن احتمالات تعرّضه لتيارات العولمة الثقافية التي تُنتجها أنظمة الاتصال الرأسمالية، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج سلبية على المستويات النفسية والقيمة والحضارية (13).

المبحث الرابع: العولمة و حقوق الإنسان

تتشابك العلاقة بين حقوق الإنسان والعولمة بشكل كبير، حيث تؤثر العولمة بتجلّياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية تأثيراً عميقاً على حقوق الإنسان في كل هذه المجالات ، والتي أضحت جزء من الوعي المتمدن

المعاصر، وإطارا عاما لكل المجالات الإنسانية ، وخطابا عالميا تتصارع حوله السياسات الدولية ، وتتنازع الحجج لدعم اتجاهاتها موضوعا للتفاعل والتواصل بين مختلف الثقافات والحضارات والمجتمعات .

وقد اتسعت دائرة حقوق الإنسان لتشمل قضايا لا يمكن معالجتها في نطاق إقليمي محدود ، مثل : الحق في السلام ، والحق في التنمية ، الذي تجلت فيه مسئولية الدول القادرة حيال الدول الأخرى التي تنعدم فيها إمكانات التنمية لنقص الموارد ، وكذلك هناك الحق في بيئة نظيفة ، فما يحدث مثلا من حرائق في غابات الأمازون يؤثر على العالم أجمع .

ومن أجل ذلك كله تبدو الحاجة إلى النظرة العالمية حتى ونحن نتصرف محلياً ، وإن كان البعض يعكس هذه المعادلة بأن يكون التفكير محلياً والتصرف عالمياً، المهم في كلا الحالتين أن يكون البعد العالمي ماثل دائماً أمامنا فقد تشابكت المصالح إلى حد بعيد.

ومع التطور المذهل في العلم واختصار عوامل المسافة والزمن وتملك الإنسان لمقدرات مجاله الحيوي ، فقد بلغنا درجة لا يمكن معها التهرب من ضرورة إدارة كل من الفضاء والبحار والتجارة وأنشطة الإنتاج والاستهلاك لصالح الإنسان وبمفاهيم تُعَلّي من قيمة الإنسان ، قبل أن ندمر أنفسنا وندمر العالم الذي يجمعنا بعد أن انطلقت طاقات المعرفة والعلم والتكنولوجيا ، وظهرت الحاجة الملحة في أن تكون المعرفة والعلم والتكنولوجيا في خدمة الإنسانية كلها وفي خدمة كل الأجيال .

ولكن هذا الإطار النظري للعولمة شيئاً والعولمة التي ظهرت وعرِفناها حتى الآن على أرض الواقع شيئاً آخر. فقد احتكرت دول بعينها فوائد العولمة ونتائجها الإيجابية وتركت سلبياتها لدول أخرى حُرِمت من هذه الفوائد.

المطلب الأول: المنظومة العالمية والقارية لحقوق الإنسان

على الرغم من اعتراف الدول جميعا بحقوق الإنسان في عصر العولمة ، فإنها ما تزال مستمرة في حماية حقها فيما يتعلق باختصاصها وولايتها المحلية وقاومت بصورة ثابتة الإجراءات التنفيذية لحماية حقوق الإنسان التي تتضمن التدخل حتى وإن كان محدودا وضعيفا ، وينعكس ذلك في المنظومة العالمية لحقوق الإنسان بداية من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر عام 1948 والذى يعبر عن مدى واسع من

الحقوق ويشمل ذلك الحق في الحياة المادة " 3" والحق في التحرر من العبودية والتعذيب (المادتان 4 – 5)–والحق في المعاملة المتساوية أمام القانون (المواد 6–10) والحق في الملكية الخاصة (المادة 17) والحق في حرية التفكير والعبادة (المادتان 18 و 19) والحق في العمل والأجر العادل المادة (23) (14).

وتهتم المواد (3–21) بالحقوق المدنية والسياسية ، بينما تحدد المواد (22–27) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وكان الإعلان نتاجاً للنضال السياسي خلال السنوات الأولى للأمم المتحدة ، إلا أن المعايير التي يوضحها الإعلان تتضمن تحيزاً ليبرالياً غربياً قوياً. لأنه عندما صدر الإعلان كان عدد أعضاء الأمم المتحدة 56 دولة و كان ثلاثون منها يمثلون الثقافة السياسية للبلدان الصناعية الغربية. وحالياً يبلغ عدد أعضاء الأمم المتحدة حوالي 200 دولة مع بقاء التمثيل الغربي عند 30 دولة نتيجة لذلك فإن هناك انتقادات متزايدة للإعلان العالمي لتركيزه على المعايير التي لا تستجيب للمطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للعديد من البلدان إلى جانب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، توجد قواعد المنظومة العالمية لحقوق الإنسان في الاتفاقيات المتعددة للقانون الدولي. وأهم هذه المعاهدات اتفاقية الحقوق المدنية والسياسية 1966واتفاقية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966 والاتفاقية الدولية حول التمييز العنصري 1966 والاتفاقية الدولية ضد الإبادة الجماعية 1948. ثم تم تبنى الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية في نوفمبر 1951 قبل 15سنة من اتفاقيتي الأمم المتحدة حول الحقوق المدنية والسياسية وحول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وتعتبر المنظومة الأوروبية أكثر المنظومات الإقليمية تقدما بما ما تضمنته من حقوق مدرجة ذات طبيعة مدنية وسياسية ، مثل الحق في الحياة والمحاكمة العادلة والملكية الخاصة وحرية تكوين الروابط . وتقتصر الحقوق المدرجة في الاتفاقية الأوربية على تلك الحقوق " الضرورية للمجتمع الديمقراطي". ولقد أسست الاتفاقية مفوضية (المفوضية الأوروبية لحقوق الإنسان) ومحكمة (المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان). وتقوم المفوضية بالنظر في الشكاوي المقدمة من الجماعات والمنظمات غير الحكومية والدول ، كذلك تستطيع الدولة الطرف أن تعترف باختصاص المفوضية في تلقي الشكاوي من الأفراد ، وإذا لم يتم التوصل إلى تسوية مرضية وفقا لتقرير المفوضية ، فإنه يمكن إرسال القضية إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان للنظر فيها. ولكن المفوضية والمحكمة لا تملكان سلطة تنفيذ القرار، ومن الضروري التأكيد على أهمية

السماح للأطراف من غير الدول والأفراد بحق الشكوى لدى المفوضية لأن ذلك يقر بصورة مبدئية بأن حماية حقوق الإنسان لها الأولوية على السيادة ، وعلى الرغم من أن أطراف الاتفاقية الأوربية هي دول ، فإن آلية الشكاوي الفردية توحي ببروز شكل من القانون العالمي أو فوق الوطني في مواجهة القانون الدولي أو قانون ما بين الدول (15).

أما الاتفاقية الأميركية لحقوق الإنسان والصادرة في عام 1969 فهي أيضا تسمح بتلقي شكاوي الأفراد والجماعات والمنظمات غير الحكومية ، وهذا يدل على أن القانون عبر الوطني حول حقوق الإنسان لا يقتصر على أوربا فقط . أما قائمة الحقوق الموجودة في الاتفاقية الأميركية فتقع ضمن فئة الحقوق المدنية والسياسية . كما أنشأت الاتفاقية أيضا مفوضية (المفوضية الأميركية لحقوق الإنسان) ومحكمة (المحكمة الأميركية لحقوق الإنسان) . ومع ذلك ففي الوقت الذي أسست فيه الاتفاقية المحكمة . وبعكس المنظومة الأوربية ، فإن المفوضية تستطيع أن تتخذ قرارات حول قضايا محددة ؛ على الرغم من أن الدول الموقعة غالبا ما تتجاهلها. من ناحية أخرى ، فإن الاتفاق السياسي والوفاق الثقافي الذي تعكسه الاتفاقية الأوربية لا يوجد بين أعضاء المنظومة الأميركية. لذلك، فإن أي امتثال لقواعد المنظومة يرتبط أساسا بالولايات المتحدة الأميركية التي غالبا ما استعملت قوتها المهيمنة لدعم المنظومة الأميركية عن طريق إقناع الحكومات المترددة والممتنعة بحكمة التعاون مع تحقيقات المفوضية .

و يختلف الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب 1981 عن المنظومتين الأوروبية والأميركية في جانبين مهمين:

أولا : في الوقت الذي يقر فيه الميثاق الأفريقي بأهمية الحقوق الفردية ، فإنه يتضمن أيضا تأكيدا على الحقوق الجماعية للشعوب. ومن أهم حقوق الشعوب حقها في التصرف في ثرواتها ومواردها الطبيعية ، وحقها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحقها في السلام والأمن.

ثانيا : يحدد الميثاق الأفريقي أيضا بصورة عامة واجبات الفرد. ويشمل ذلك خدمة المجتمع الوطني وواجب تعزيز الإحساس بالتضامن الاجتماعي والقومي ، وتشجيع الوحدة الأفريقية والحفاظ على القيم الثقافية الأفريقية الإيجابية وتعزيزها . كذلك أسس الميثاق (مفوضية حول حقوق الإنسان والشعوب) . وعلى الرغم من أن الميثاق ضمن للأفراد والمنظمات غير الحكومية بتقديم الشكاوي ، فلم يتم وضع آليات لتناولها. ونظرا لعدم وجود ثقافة سياسية مشتركة لتعزيز الميثاق وعدم

وجود قوة مهيمنة لتأييد حقوق الإنسان ، فإنه يبدو من غير المحتمل أن تكتسب المنظومة الأفريقية قوة حقيقية في المستقبل القريب .

أما بالنسبة لآسيا ، فإنه حتى الآن لم تبرز منظومة أسيوية لحقوق الإنسان على الرغم من وجود مناقشات كثيرة حولها. من ناحية أخرى، فلقد أعدت جامعة الدول العربية مشروع الميثاق العربي لحقوق الإنسان عام 1983، وأقر مجلس الجامعة المشروع عام 1994 إلا أن هذا الميثاق يعاني من غياب آليات التطبيق مما أدى إلى وجود تناقض بين الحقوق التي يدعو الميثاق إلى حمايتها وضمانها للأفراد والجماعات وبين الممارسات الفعلية للعديد من البلدان العربية .

المطلب الثاني: عالمية حقوق الإنسان والعولمة

ظهرت فكرة عالمية حقوق الإنسان بوضوح في خطاب السياسة العالمية في أواخر القرن العشرين ، وبدايات القرن الحادي والعشرين ، وعلى الرغم من أن الفكرة ذاتها ليست جديدة ، فإن الصدمة الأخلاقية الناتجة عن الفظائع التي ارتكبت أثناء الحرب العالمية الثانية ؛ دفع بفكرة وقضية حقوق الإنسان في مقدمة الأفكار والقضايا التي هيمنت على التفكير السياسي والاجتماعي.

وتبدوا تلك الفكرة أنها تؤسس لمرجعية حقوقية مطلقة مع الالتزام العلني والعملي لكل الدول باحترام وحماية حقوق الإنسان و الحريات الأساسية والتأكيد على أن كل تلك الحقوق مترابطة ومتكاملة وغير قابلة للتجزئة مما يعني أنه لا يمكن للدول بناء سلم أولوياتها في التعامل مع حقوق الإنسان أو التفسير الظرفي لها ورفض فكرة الانتقاء في التعامل معها تماشيا مع ميثاق الأمم المتحدة و الصكوك الدولية الأخرى الخاصة بحقوق الإنسان.

أما عولمة حقوق الإنسان فتهدف إلى خلق أطر معيارية لتنميط عالمي لطبيعة الأطر السلوكية والتأسيسية للدول بصفة تخلق الظروف الملائمة لنموذجة الأنظمة المجتمعية بفكرة أسبقية أمن الإنسان على أمن الدولة مما خلق مجالا لإعادة صياغة مفهوم المسؤولية من مسؤولية مجزأة (مسؤوليات وطنية و إقليمية) إلى مسؤولية موحدة وتمكين الآليات الكونية من فرض حتمية علو الأطر المرجعية الموحدة وبالتالي طمس الخصوصيات الحضارية والثقافية للمجموعات البشرية الموحدة في الأصل والمختلفة من حيث التركيبة العنصرية والحضارية بل وحتى النفسية .

إن العالمية في مجال حقوق الإنسان شيء مختلف عن العولمة ؛ لأنها لا تعمل على إنهاء دور الدولة ، ولا تسعى للتقليل من شأنها ، بل تضع على الدولة التزامات معينة ، وهي تحتاج إلى وجود دولة لتنفيذ هذه الالتزامات وهذا على العكس من العولمة التي تحد من دور الدولة وسلطاتها ، كي يضعف تأثير الحدود السياسية والسيادة الوطنية.

إن العالمية توحي بالمشاركة حيث يتم التعاهد والتوافق بين المجتمع الدولي على أهداف محددة أو مفاهيم معينة مقابل التزامات يقبلها الجميع ، وهي تعني الانفتاح على الآخر، وتعبر عن الرغبة في الأخذ والعطاء أما العولمة فهي تشييد أوضـــاع معينة على العالم أجمع أي أنها تعتمد على التحول من الخارج فلن تتغير الاقتصاديات من داخل الدولة – على سبيل المثال – لذلك لا بد من فرضها من خلال المؤسسات الدولية والضغوط الخارجية من أجل تحويل هذه الاقتصاديات وإدماجها في النظام العالمي ، وليس اعتماداً على الديناميكية الذاتية ، وهي بذلك اختراق للآخر وسلب لخصوصيته .

فإذا انتقلنا من التعميم إلى التخصيص على حالة حقوق الإنسان ، فإن عالمية حقوق الإنسان تعني الالتزام في هذا المجال بالمفاهيم التي أقرّها المجتمع الدولي من خلال أكثر من مئة اتفاقية وإعلان وعهد دولي ، وتعني أنّ حقوق الإنسان كل لا يتجزأ.

أما العولمة في مجال حقوق الإنسان فتعني تعميم مفهوم حقوق الإنسان في ثقافة الدولة الأقوى ، والتي هي حالياً الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها ثقافة الأمة الصاعدة والساعية للهيمنة على مستوى العالم كله والتي تزعم أنها رائدة الثقافة الفضلى المؤهلة للهيمنة على العالم كلّه ، وعلى جميع الثقافات وبرغم من أصحابها(16).

ولمسايرة هذه التحولات استصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة لائحة سنة 1989 تدعو فيها لتنظيم عدد من المؤتمرات العالمية والإقليمية حول حقوق الإنسان . وبناءاً على ذلك نظمت ثلاث مؤتمرات في (تونس) (نوفمبر 1992) للدول الإفريقية . وفي (سان خوزي) (يناير 1993) بالنسبة لأمريكا اللاتينية والكاريبي . و (بانكوك)(مارس – أبريل 1993) بالنسبة لآسيا تحضيرا لمؤتمر في(يناير 1993).

وقد خرجت هذه المؤتمرات بتصورات متباينة تعكس طبيعة البناء القيمي لكل جهة جيوسياسية وكذا أولوياتها التنموية . فقد ركزت الوثيقة النهائية لمؤتمر سان خوزي على مبادئ التنوع الثقافي و اختلاف هذه الدول في أولويات تعاملها مع القيم الحقوقية بحيث تعطي الأسبقية للحقوق الهادفة لترقية المستويات المعيشية للإنسان

من خلال تحقيق الأدنى المطلوب من الكرامة الإنسانية بتحسين الظروف المعيشية لشعوبها .فأولوياتها هي التمكين الحقوقي للسكان في ظل الاحترام الدولي المتبادل للاختصاص الداخلي للدول وقداسة مبدأ السيادة الوطنية ، ورفض التصورات الموجهة من الخارج للمرجعيات القيمية الوطنية . تقول ديباجة سان خوزي : و تجتمع دول أمريكا اللاتينية و الكاريبي في قناعتها على ضرورة بحث حلول جماعية لمشاكل العالم عن طريق الحوار ، التعايش السلمي واحترام التعددية الثقافية والحضارية واللغوية و الدينية و مبادئ السيادة الوطنية و مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول و حق الشعوب في تقرير المصير .

وهذا ما ذهب إليه أيضا الإعلان النهائي الصادر عن مؤتمر الدول الإفريقية (تونس)في نوفمبر 1992 ، إذ تؤكد الديباجة على : أولوية الحقوق المرتبطة بالتنمية و الأمن الوجداني للإنسان الإفريقي ، و مبدأ تصفية الاستعمار عن طريق تفعيل حق الشعوب في تقرير المصير.

هذا في حين ركزت الدول الآسيوية ، من إعلان بانكوك (ابريل1993) على : ضرورة إعطاء الأسبقية ، لمرجعية القيمة المطلقة للقيم الآسيوية المشتركة Values Asian وهذا ما ذهبت إليه ديباجة إعلان بانكوك و التي : اعتبرت فرض قيم حقوق الإنسان كتدخل في مجال الاختصاص التشريعي الداخلي هو فرض (مرفوض) لهيكلة قيمة هرمية وعالمية قائمة على تفوق القيم الغربية على قيم الحضارات الأخرى التي تضرب بجذورها في أعماق التاريخ الإنساني ، إذ تقول ديباجة إعلان بانكوك : حتى و إن اعترفت (الدول الآسيوية) بالطبيعة العالمية لحقوق الإنسان إلا أنه يجب تفسيرها في مجال حركي ، و في إطار عمليات غير مستقرة للتأسيس القيمي العالمي مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الوطنية و الجهوية و كذا مختلف المعطيات التاريخية والثقافية و الدينية .

و من أجل تحقيق كرامة الإنسان دعت الدول الآسيوية لضرورة عدم التعامل مع النسق الحقوقي العالمي كمرجعية وحيدة وإلزامية ولا بتوظيفها سياسيا لهلهله استقرار دول المنطقة التي تؤمن بقيم حضارية وثقافية مشتركة و خاصة (بالآسيوية) و في ظل الاعتراف بالتماثل المعياري لبعض القيم مع الحقوق الوجدانية المنصوص عليها في الصكوك الحقوقية العالمية . و لهذا نصت ديباجة إعلان بانكوك على ما يلي: اعتراف الدول الآسيوية بضرورة تشجيع و ترقية حقوق الإنسان عن طريق الحوار والإجماع ، لا بالصراع و بفرض قيم غير ملائمة و غريبة عن المجتمعات غير الغربية.

إلا أن مطالب المجتمعات الصاعدة بضرورة احترام الخصوصيات الثقافية والحضارية أو باحترام سلم أولوياتها من حيث التعامل مع مكونات النسق الحقوقي العالمي قوبلت بالمعارضة من قبل الفواعل العالمية الرئيسية (الولايات المتحدة و الدول الغربية و المكونات الأساسية للمجتمع المدني العالمي النشط في مجال ترقية حقوق الإنسان ، كما أن إعلان و برنامج عمل فيينا ، الذي انبثق عن أشغال المؤتمر العالمي الثاني لحقوق الإنسان (يناير 1993) قد فضل مبدأ التوافق و العالمية على الخصوصية و المفاضلة الحقوقية.

والحقيقة أن معظم الذين يأخذون الخصوصية في مجال حقوق الإنسان نقيضا للعالمية ، يفعلون ذلك للإفلات من الالتزامات الدولية في هذا المجال ففكرة العالمية في مجال حقوق الإنسان هي التي نقلت حقوق الإنسان من مجرد شأن من الشئون الداخلية لتصبح جزءاً من القانون الدولي ، وفكرة أن جميع البشر يدخلون القرن الجديد وهم يمتلكون منظومة من الحقوق الغير قابلة للتصرف والتي لا يمكن إنكارها باعتبارها حق مكتسب منذ ولادتهم ، هي فكرة تستحق أن نتمسك بها وأن نناضل من أجل جعلها حقيقة.

وعالمية حقوق الإنسان – كما أكدت قرارات مؤتمر فيينا العالمي لحقوق الإنسان – لا تتعارض مع فكرة التنوع الثقافي والخصوصية الثقافية التي هي أيضاً حق من حقوق الإنسان والشعوب. فعلى سبيل المثال رفضت المحكمة ، خلال محاكمات نورمبرج لجرائم الحرب ، دفاع المتهمين عن أنفسهم بأن تصرفاتهم وأفعالهم كانت مشروعة وفقا للقوانين الشرعية لألمانيا النازية. نتيجة لذلك ، فإن الخطاب السياسي بعد الحرب العالمية الثانية أكد على أن حقوق الإنسان تمثل اهتماما مشروعا للمجتمع الدولي بأسره، وليس حكرا حصريا على الحكومات الوطنية.

المطلب الثالث: انعكاسات العولمة على حقوق الإنسان

أولا : على الجانب السياسي:

مما لا شك فيه أن الحقوق السياسية والمدنية تدعّمت وتقوت كثيراً في عصر العولمة بعد أن أصبحت حقوق الإنسان هي بحق لغة العصر وذلك لعدّة أسباب :

1- أنه لم يعد من الممكن إخفاء الانتهاكات التي تحدث لحقوق الإنسان ، وأصبح من المستحيل إقامة الأسوار

الحديدية مرة أخرى حول أي مجتمع من المجتمعات بفضل ثورة الاتصالات و المعلومات.

2 – أصبح من السهل التحرك دولياً في مواجهة الانتهاكات المحلية كما أصبح من الممكن أن تجعل صوتاً عالمياً لمن يُحرم من صوته وتُجَيَّشُ منظمات حقوق الإنسان في العالم كله ضد هذه الانتهاكات ومساندة نشطاء حقوق الإنسان ، ولقد لعب الإنترنت وأدوات الاتصال الحديثة بما فيها الفاكس والتلفون المحمول .

3 – لا شك أن ثورة التجارة العالمية ضاعفت من نقاط الاتصال بين المجتمعات المنفتحة والمجتمعات المنغلقة ، ولا شك أن مثل هذا الاحتكاك والتعامل مع مؤسسات التمويل الدولية والبنوك يدفع إلى التقدم في مجال الوعي بالحريات الأساسية والديمقراطية، وخاصة أن معظم الدول والمؤسسات العالمية الغربية المهتمة بعمليات التحول إلى اقتصاد السوق مثل الولايات المتحدة وصناديق التنمية وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بالإضافة إل مجموعة الدول الأوروبية، تربط بين المساعدات التي تقدمها للدول النامية وبين سجل حقوق الإنسان والتحولات الديمقراطية في هذه الدول. وبطبيعة الحال فإن ازدهار الديمقراطية يؤثر إيجابياً على حقوق الإنسان.

من ناحية أخرى كان للعولمة آثارا سلبيه على الحقوق المدنية والسياسية من هذه النواحي :

1 – فرض السيطرة السياسية الغربيَّة على الأنظمة الحاكمة والشعوب التابعة لها ، والتحكُّم في مركز القرار السياسي وصناعته في دول العالم لخدمة المصالح الأمريكية والقوى الصِّهْيَوْنِيَّة المتحَكِّمة في السياسة الأمريكية نفسها ، على حساب مصالح الشعوب وثرواتها الوطنية والقومية وثقافتها ومعتقداتها الدينية.

2– العولمة نظام يقفز على الدولة ويفتح الحدود أمام الشبكات الإعلامية ، والشركات المتعددة الجنسيات، ويزيل الحواجز التي تقف حائلاً دون الثقافة الرأسمالية المادية والغزْو الفكري، الذي يستهدف تفتيت وحدة الأمة ، وإثارة النعرات الطائفية، وإثارة الحروب والفتَن داخل الدولة الواحدة .

3 . توسع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي ، مما حدا بالبعض إلى اعتبار العولمة مرادفاً للأمركة ؛ بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها وأنماط القيم السائدة

فيها.

4 . إن القوة الاقتصادية والمالية التي تمثلها الشركات متعددة الجنسيات خاصة مع اتجاه بعضها نحو الاندماج والتكتل في كيانات أكبر، إنما تسمح لها بممارسة المزيد من الضغط على الحكومات وبخاصة في العالم الثالث ، والتأثير على سياساتها وقراراتها السيادية ، وليس بجديد القول إن رأسمال شركة واحدة من الشركات العالمية العملاقة يفوق إجمالي الدخل القومي لخمس عشرة دولة إفريقية مجتمعة ، وهو ما يجعل هذه الكيانات في وضع أقوى من الدول .

5 . إن الدول الصناعية الغربية وبعض دول العالم الثالث المصنعة حديثاً اتجهت نحو إقامة وتدعيم التكتلات الاقتصادية الإقليمية كجزء من استراتيجيتها لتتكيف مع عصر العولمة ، وهو ما يمثل آلية مهمة لتمكين الدول الأعضاء في تلك التكتلات من تعظيم فرص وإمكانيات استفادتها من إيجابيات عملية العولمة ، وتقليص ما يمكن أن تتركه عليها من سلبيات.

6 أن قدرات الدول تتناقص تدريجياً بدرجات متفاوتة فيما يتعلق بممارسة سيادتها في ضبط عمليات تدفق الأفكـــار والمعلومات والسلع والأموال والبشر عبر حدودها ؛ فالثورة الهائلة في مجالات الاتصال والمعلومات والإعلام حدّت من أهمية حواجز الحدود الجغرافية

7. إن القوة العظمى الوحيدة في عالم ما بعد الحرب الباردة ، وهي الولايات المتحدة الأمريكية تعمد إلى استخدام قواتها ونفوذها لتوظيف الأمم المتحدة ومؤسسات التمويل الدولية مثل صندوق النقد والبنك الدوليين من أجل تحقيق مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين بصفة عامة . كما أن قدرة الدولة سوف تتراجع إلى حد كبير خاصة في ظل وجود العشرات من الأقمار الصناعية التي تتنافس على الفضاء .

ثانيا : على الجانب الاقتصادي

رغم ما بشّرَ به الكثيرون من أنه في ظل العولمة وتحرير قوى التنافس سوف تُوجَّه الموارد البشرية والمادية إلى المواقع الإنتاجية ، وسوف يترتب على ذلك تزايد مضطرد في حركة الإنتاج بالمعنى الواسع على الصعيد الدولي بما يُشبع احتياجات البشر بشكلٍ أفضل ؛ إلا أنه في ظل العولمة اتجه العالم نحو استقطاب شديد في الفقر الذي اتسعت دائرته

بشكلٍ مخيف حيث يعاني 840 مليون نسمة من الجوع، و 2 بليون آخرون يعانون من سوء التغذية ، كما يتجه العالم إلى تركيز شديد في الثروة ، وذلك على مستوى الدول و الأفراد أيضاً داخل الدولة الواحدة ، خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلاً يحصلون على 86% من الناتج الإجمالي، 82% من صادرات العالم، 68% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، و 74% من خطوط الهاتف في العالم. أما خُمس السكان ممن يعيشون في أشد البلدان فقراً فإنهم يحصلون على 1% فقط من الناتج الإجمالي العالمي ، ويرجع ذلك لعدّة أسباب أهمها :

1 – السيطرة على رؤوس المال العربية ، واستثماراتها في الغرب ، فالعالم العربي الذي تتفاقم ديونه بمقدار (50) ألف دولار في الدقيقة الواحدة هو نفسه الذي يبــلغ حجم استثماراته في أوروبا وحدها (465) مليار دولار عام 1995م ، بعد أن كانت (670) مليارًا عام 1986م ، فنتيجة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتبعية النفسية للغرب؛ تصب هذه الأموال هناك لتدار حسب المنظومة الغربية.

2– تركيز الثروة المالية في يد قلة من الناس أو قلة من الدول، ف (358 ملياريرًا) في العالم يمتلكون ثروة تضاهي ما يملكه أكثر من نصف سكان العالم ، و20 % من دول العالم تستحوذ على 85 % من الناتج العالمي الإجمالي، وعلى 84% من التجارة العالمية، ويمتلك سكانها 85% من المدخرات العالمية.

3– الهيمنة الأمريكية على اقتصاديات العالم من خلال القضاء على سُلطة وقوة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي ؛ بحيث تصبح الدولة تحت رحمة صندوق النقد الدولي، حين تستجدي منه المعونة والمساعدة عبر بوابة القروض ذات الشروط المجحفة، وخاضعة لسيطرة الاحتكارات والشركات الأمريكية الكبرى على اقتصاد الدول.

4 . زيادة فرص انتقال الأزمات المالية وزيادة حدتها بسبب تحرير الأسواق المالية والنقدية والسيطرة على الأسواق المحلية من خلال قوى فوقيه تمارس سطوتها وتأثيرها على الكيانات الضعيفة وتحولها إلى كيانات تابعه لها.

5– سيطرة الشركات العملاقة عمليًّا على الاقتصاد العالمي عن طريق خمس دول – الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وبريطانيا – تتوزَّع فيها 172 شركة من أصل مائتي شركة من الشركات العالمية العملاقة .

6– إضعاف قوة موارد الثروة المالية ممثِّلة في النفط ؛ حيث تم إضعاف أهميته كسلعة حينما تم استثناؤه من السلع التي

تخضع لحرية التجارة الدولية – أسوة بتجارة المعلومات – من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليه من الدول المستهلكة، فما زالت هذه الدول – وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية – ترفُض اعتبار النفْط والمشتقات البتروكيماوية من السلع التي يجب تحريرها من القيود الجُمركية والضرائب الباهظة التي تفرضها الدول المستهلكة ، وبذلك تجنِي هذه الدول الأرباح الهائلة من وراء ذلك.

7- ارتفاع أسعار المواد الغذائية ؛ نتيجة إلغاء هذه الدول الدعم المالي الذي كانتْ تقدمه للسلع الغذائية ، وبسبب الاحتكار والمنافسة غير المتكافئة من الدول الكبرى ، وبسبب قيود الجودة وشروط المواصفات العالمية التي تفرضها الاتِّفاقيات التجاريَّة والصناعيَّة الدولية.

8- ظهور عمليَّة الإغراق التي ترتبط بالسِّعْر ، وذلك بأن تطرح في الأسواق سلع مستوردة بأسعار تقل كثيرًا عن سعر المثيل في السوق المحلي ، أو عن سعر المثل في سوق الدولة المنتجة لهذه السلعة وتصدرها ، أو انخفاض سعر البيع عن سعر تكلفة الإنتاج ، ويتم تداولها لفترة زمنية مما أدى إلى إنقسام العالم إلى مجتمعات شديدة الثراء تتحقّق فيها إلى حد كبير مقوّمات حقوق الإنسان ، ومجتمعات أخرى

بالغة الفقر، يعاني الناس فيها فقدان الأسس الأوّلية للعيش ، كالطعام والسكن والاستشفاء، فكيف بالحقوق الأخرى، كالحرية والعدالة والمساواة والثقافة ؟ إن إحصاءات الأمم المتحدة تشير إلى ارتفاع كبير في نسبة الفقراء والعاطلين عن العمل في السنوات الأخيرة (أكثر من مليار وثلاثة ملايين نسمة) .

9- إن التجميع النوعي للطاقات البشرية في الدول الثرية واستقطاب العقول ، على ما فيه من الإيجابيات أحيانًا، من أخطر القضايا التي تعانيها الدول النامية، فهجرة العقول الناتج عن عدم توافر فرص العمل في هذه الدول يعيق برامج التنمية فيها، ويحدّ من قدرة التخلّص السريع من التخلّف .

10- الاحتكار الاقتصادي المعولم جعل الاقتصاد العالمي يتحوّل من الرأسمال الفردي إلى نظام المجمعات الكبرى. ففي الستينات من القرن الماضي كان عدد الشركات المتعدّدة الجنسيات ستة آلاف شركة، وقد أصبح في السنوات الأخيرة ما يزيد على سبعة وثلاثين ألف شركة تتمركز بنسبة 85% في الولايات المتحدة الأميركية. وهذا النوع من

الاحتكار الاقتصادي يحوّل العالم إلى سوق واحدة تذوب فيها الأسواق المحلية والوطنية والإقليمية ، وتعجز فيها الدول الفقيرة عن المنافسة وحماية إنتاجها الوطني . ومشكلات الدول الأسيوية الاقتصادية التي ظهرت فالسنوات الأخيرة ليست بعيدة عن هذا الواقع ومن نتيجة هذه الاحتكارات أيضًا ، تتم عملية بيع كبيرة للأراضي في الدول الفقيرة. أما المشتري فهي الشركات الصناعية الكبرى التي تستعمل هذه المساحات لطمر النفايات الصناعية ، أو لإنشاء مجمعات صناعية عملاقة ، لا تستفيد منها شعوب الدول الفقيرة التي أوقعتها الأمية في عجز تكنولوجي يحدّ من طاقاتها الإنتاجية البشرية. والأكثر خطرًا من ذلك أن البيئة في هذه الدول تتعرّض لتدمير فعلي قاتل .

ثالثا: على الجانب الاجتماعي والثقافي:

إذا انتقلنا لبحث آثار العولمة على الحقوق الثقافية فسوف نجد الأمر أكثر تعقيداً وأكثر إثارة للجدل بين الخصوصية والعالمية وبين ما هو محلي وما هو كوكبـــي وبين التعددية والتوحيد في نظرة شاملة لما هو كوني . فالقيم المترسخة في ضمير الشعوب هي التي تشكل رؤيتها ونظرتها للعالم ومن هنا تأتي أهمية الثقافة بالنسبة لقضية العولمة.

ووفقاً للمواثيق الدولية ، فللإنسان الحق في التمتّع بثقافته الخاصة واستخدام لغته والمجاهرة بدينه أي أن تكون له خصوصيته الثقافية التي تعني التباين بسبب اختلاف السلالة أو اللغة أو الدين في إطار الثقافة والفكر على مستوى الوطن والمنطقة والحضارة ؛ إلا أن التفاوت الهائل في الإمكانيات الثقافية التي ارتبطت ببعض الحضارات يثير الكثير من المخاوف لما في ذلك من تهديد للخصوصية ولثقافات أخرى لا تملك هذه الإمكانيات.

أما في العالم الثالث فمشكلة العولمة الثقافية أنها تكاد تكون في اتجاه واحد نتيجة الإمكانيات الهائلة للولايات المتحدة والدول الصناعية الكبرى في هذا المجال والتي جعلت دول العالم الثالث في وضع المتلقي دائماً ، ويظهر ذلك في الآتي :

1 – شيوع الثقافة الاستهلاكية ؛ لأنّ العولمة تمجِّد ثقافة الاستهلاك ؛ التي استخدمتْ كأداة قوية فاعلة في إطلاق شهوات الاستهلاك إلى أقصى عنان ، ومِن ثَمَّ تشويه التقاليد والأعراف السائدة .

2– تغريب الإنسان وعزله عن قضاياه وهمومه ، وإدخال الضعف لديه ، والتشكيك في جميع قناعته الدينية، وهويته

الثقافية.

3- إشاعة الجنس وثقافة العنف التي مِن شأنها تنشئة أجيال كاملة تؤمن بالعنف كأسلوب للحياة وكظاهرة عادية وطبيعية، وما يترتّب على ذلك من انتشار الرذيلة والجريمة والعنف ، وقتل أوقات الشباب بتضييعها في توافه الأمور، وبما يعود عليه بالضرر البالغ في دينه وأخلاقه وسلوكه وحركته في الحياة ، وتساهم في هذا الجانب شبكات الاتصال الحديثة والقنوات الفضائية وبرامج الإعلانات والدعايات للسلع الغربية، وهي مصحوبة بالثقافة الجنسية الغربية التي تخدش الحياء .

4- انتشار نوعية مميزة من الثقافة الأمريكية؛ حيث سيطرت الثقافة الأمريكية الشعبية على أذواق البشر، فأصبحت موسيقى وغناء مايكل جاكسون، وتليفزيون رامبو، وسينما دالاس، هي الآليات والنماذج السائدة في مختلف أنحاء العالم، وأصبحت اللغة الإنجليزية ذات اللكنة الأمريكية هي اللغة السائدة .

5- انتشار الأزياء والمنتجات الأمريكية في كثير من الدول ؛ لأنَّ هذه السلع تحمل في طيَّاتها ثقافة مغايرة تسحق ثقافات الأمم المستوردة لها ، وظهور اللغة الإنجليزية

على واجهات المحلات والشركات، وعلى اللعب والهدايا ، وعلى ملابس الأطفال والشباب . فالأزياء ، والمطاعم، والمأكولات والمشروبات ، وغيرها من المنتجات ، تجلب معها مفاهيم بلد المنشأ ، وقيمه وعاداته ولغته ، وذلك يوضح الصلة الوثيقة بين هذه المنتجات وبين انفراط الأسرة .

6- التركيز على حرية الإنسان الفردية التي تصل للمدى الذي يتَحَرَّر فيه من كل قيود الأخلاق والدِّين والأعراف المرعية وسحق الثقافة والحضارة المحلية والوطنية وإيجاد حالة اغترا ما بين الفرد وتاريخه الوطني والموروثات الثقافية والحضارية.

7- تكريس النزعة الأنانية لدى الفرد ، وتعميق مفهوم الحرية الشخصية في العلاقة الاجتماعية، وفي علاقة الرجل بالمرأة ، وهذا بدوره يؤدي إلى التساهل مع الميول والرغبات الجنسية ، وتمرد الإنسان على النظم والأحكام الشرعية التي

تنظم وتضبط علاقة الرجل بالمرأة ، وهذا بدوره يؤدي إلى انتشار الإباحية والرذائل ، والتحلل الخلقي .

8- إنَّ ثقافة العولمة ثقافة مادية بحتة ، لا مجال فيها للروحانيات أو العواطف النبيلة، أو المشاعر الإنسانية ، إنها تهمل العلاقات الاجتماعية القائمة على التعاطُف والتكافل والاهتمام بمصالح وحقوق الآخرين ومشاعرهم .

الخاتمة:

يجب أن تُتَّخذ حقوق الإنسان لتكون المؤشر الرئيسي لتوجيه مسار العولمة ، ولا شك أن أخطر ما يواجه البشرية في مجال العولمة هو النظر لهذه العولمة على أنها عولمة اقتصادية فقط دون بعدها الإنساني . فلا يُمْكن قبول فكرة هيمنة الأسواق على عملية العولمة ليكون الربح وحده هو أساسها في غياب الاعتبارات الإنسانية وحقوق الإنسان، كما أنه لا يُمْكن أيضاً قبول فكرة استخدام علاقات القوة السياسية لفتح الأسواق قسراً.

أما على الصعيد الثقافي فيبدو أن التجانس بين أطراف الثقافات لا يسير بالسرعة نفسها كما في الاقتصاد، فما نشهده من تبادل ثقافي يبقى سطحيًا أمام الخصوصيات الوجدانية للشعوب التي تشكّل العمق الروحي الأقل ديناميكية في التحرّك وهذا يعني صراعًا حتميًا بين الثقافات سيؤدّي إلى تضعضع قيمة الإنسان وإلى الخلل في روحية حقّه في الإيمان والمعتقد فالهوية الثقافية مبنيّة على اللغة والدين والعرق ، وهي الهوية الخاصة الأكثر ثباتًا التي تتكوّن منها روابط الثقة والتضامن بين الأفراد وفقدانها سيؤدّي حتما إلى ظهور وجه حضاري واحد ذي بعد ثقافي أحادي لا مجال فيه للحرية والاختيار، فتفقد الإنسانية ميزة مهمّة وهي التعدّدية الحضارية لتصبح مشدودة بكل عناصرها المادية والروحية إلى نقطة الاستقطاب الأقوى .

ويعنى ما تقدم إننا الآن أمام مفترق طرق ، فأما أن تكون العولمة هي الإنقاذ الحقيقي للبشرية بأن نأخذ بُعدها الإنسان وتكون بالفعل لصالح البشرية كلها أو تتجرد العولمة من هذا البعد الإنساني وتستمر هيمنة الأسواق وسياسة الربح وحدها المحرك الوحيد للعولمة، فتصبح العولمة بذلك مرحلة جديدة من مراحل الهيمنة ، بعد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية. أن العالم اليوم أصبح في حاجة إلى مشروع عالمي تلتقي عنده شعوب الأرض بجميع ما يوحد هذه الشعوب ويسمح لها في نفس الوقت بالتمايز الذي يحفظ الهوية.

ويقوم هذا المشروع على أساس المساواة ليكون هدفه الأساسي تحقيق السلام والتقدم للبشرية كلها. ويكون هذا المشروع قادراً على توفير إدارة جيدة للشئون المشتركة ولا أعتقد أن هناك مبادئ أساسية يمكن أن يرتكز عليها هذا المشروع أفضل من المبادئ التي ارتكز عليها قيام الأمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الثانية ، عندما كانت مخاطر الحرب ما زالت ماثلة أمام العالم . وأقصد ميثاق الأمم المتحدة ثم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ما أحوجنا اليوم للتمسك بالمبادئ الواردة في هذه المواثيق والإخلاص لها من جديد لكي ننقذ كوكبنا.

المراجع

1- ممـدوح محمـود منصـور ، العولمـة ، الطبعـة الأولـى ، الـدار الجامعيـة الجديـدة ، الإسـكندرية ، 2003 ، ص 11 .

2- عابـدين الشـريف ، الإعـلام والعولمـة والهويـة " المـؤثر والمتـأثر " ، ط1 ، دار الكتـب الوطنيـة ، بنغـازي ، 2006 ، ص 59 .

3- سـرتيه صـالح حسـين ، العولمـة والدولـة الوطنيـة ، ط1 ، دار الكتـب الوطنيـة ، بنغـازي ، 2007 ، 30 . 32.

4- نائـب رئـيس معهـد "كيتـو" بواشـنطن العاصـمة، ورئـيس الـذراع الأكـاديمي للمعهـد" :جامعـة كيتـو"، حاصـل علـى شـهادة الـدكتوراه فـي الفلسـفة السياسـية مـن جامعـة وأكسـفورد. نشـط فـي الثمانينيـات والتسـعينيات فـي نشـر أفكـار الليبراليـة الكلاسـيكية فـي أوروبـا الشـرقية إبـان الحكـم الشـيوعي، وقـد سـاعد فـي إطـلاق موقـع مصباح الحرية، وله عدة محاضرات في الأردن والعراق وعُمان ومصر.

5- نـاعوم تشومسـكي (Noam Chomsky) "ولـد سـنة 1928 فـي مدينـة فيلادلفيـا بولايـة بنسـلفانيا بالولايـات المتحـدة، ودرس فـي جامعـة بنسـلفانيا اللغويـات والرياضـيات والفلسـفة، وحصـل منهـا علـى الـدكتوراه فـي علـم اللغويـات، ومنـذ حصـوله علـى الـدكتوراه وهـو يـدرّس لطلبـة معهـد ماساشوسـتس للتكنولوجيـا أوMIT، وهـو مـــــــن أهـــــــم معارضـــــــي ومنتقـــــــدي السياســـــــة الأمريكيـــــــة.

6- هيرمـان دالـي" (مواليـد 1938) هـو الإيكولـوجي الاقتصـادي الأميركـي وأسـتاذ فـي كليـة السياسـة العامـة فـي جامعة ميريلاند، كلية بارك في الولايات المتحدة.

7- http://kenanaonline.com/ahmedkordy

8- عابدين الشريف، المرجع السابق، ص 71

9-- إبراهيم أبراش، الديمقراطية بين عالمية الفكرة وخصوصية التطبيق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية .بيروت، عدد 156، ص.121

10- نظريـة المـؤامرة مـا بـين التهويـل السياسـي والتحليـل العلمـي ، جريـدة الاتحـاد الاشـتراكي المغربيـة .2000/5/23

11- مفيـد الزيـدى ،العـرب والعولمـة فـي عـالم متغيـر ، ط1 ، دار الكتـب الوطنيـة ، بنغـازي ، 2006 ، ص . 25 .

12- سرتيه صالح حسين ، المرجع السابق ، ص . 173.

13- عبد الإله بلقزيز"، العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟ ورقة مقدمة إلى ندوة (العرب والعولمة) نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ص97.

14- عبد الناصر أبوزيد ، حقوق الإنسان في السلم والحرب ، ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 2004 ، ص .58. 62 .

15- المرجع السابق ، ص 100.

16- http://histoirphilo.yoo7.com/t466-topic